مـجـلـس الـوزراء الـمصـــري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

العدد ١١

التقرير الأول لمتابعة تنفيذ

وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول

أغســـــطـــس

2023

قائمة المحتويات

المقدمة ١

الملخص التنفيذي ٤

أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة ٦

ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة ٨

ثالثًا: خطة الطروحات وموقف تنفيذها ١١

رابعًا: تعزيز الدولة للحياد التنافسي ودعم القطاع الخاص ٢٠

خامسًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح ٢٤

سادسًا: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم بيئة الاستثمار ٢٥

سابعًا: تقييم المستثمرين للقرارات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار ٢٩

ثامنًا: خطوات التحرك المستقبلية ٣٣

الملحق ٣٤

المقدمة

في ظل التطورات المتعاقبة التي شهدها العالم والاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، برزت الحاجة إلى تحول الدولة نحو دور جديد تُقاس فيه كفاءة الحكومات بمدى قدرتها على تقديم خدمات عامة عالية الجودة لمواطنيها، وسعيها نحو تعزيز مستويات البنية الأساسية الداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتبنيها لأطر تشريعية وتنظيمية تكفل جاذبية بيئات الأعمال، وقدرتها على تأسيس شبكات أمان اجتماعي قادرة على تقديم الحماية للفئات الهشة، ومساعدة الأفراد والشركات على الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

وفي هذا السياق، وفي ضوء استكمال الإصلاحات الحكومية التي تتبناها الدولة المصرية، والتي تستهدف تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاحات الهيكلية ٢٠٢١، وبرنامج تسييل أصول بقيمة ١٠ مليارات دولار سنويًا، وإطلاق حزمة من الحوافز الاستثمارية، وخصوصًا "الحوافز الخضراء"، وتطوير منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية، وتحسين مناخ المنافسة ودعم الحياد التنافسي، أطلقت الحكومة المصرية وثيقة لتحديد سياستها تجاه ملكية الأصول المملوكة لها وحجم تداخلها في الأنشطة الاقتصادية، سواء من خلال تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في بعض القطاعات والصناعات أو التخارج الكامل من البعض الآخر وفقًا لأسس ومعايير محكمة، بما يضمن تحقيق مستهدفات تلك السياسة، التي تتمثل في:

- رفع معدل الاستثمار، بما سيُسهم في الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ - ٩٪.
- رفع نسبة المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص في جميع المستويات، بدءًا من اعتباره مستثمرًا فعالًا قادرًا على خلق مزيد من فرص العمل ومُحقِّقًا وفرة الإنتاج القابل للتصدير بما ينعكس في صالح الإيرادات العامة للدولة في صورة ضرائب ورسوم جمركية، ويصب في نهاية تلك الدورة في رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- تنظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث تتدخل كمستثمر وفاعل اقتصادي نشط في القطاعات والمجالات ذات الطابع التنموي التي لا تلقى قبولًا من القطاع الخاص؛ بحيث تصبح تلك القطاعات عملًا أصيلًا للدولة.
- حوكمة وجود الدولة في الأنشطة الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، من خلال وجود الدولة بالقطاعات ذات الأولوية.

- تحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة للدولة، عن طريق تحقيق وفورات مالية تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، بما يعزز قدرة الدولة على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الأكثر احتياجًا، وتحقيق احتياطيات مالية قادرة على تعزيز مرونة الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

وقد صِيغَت الوثيقة ومستهدفاتها بما يراعي حتمية التنفيذ المرحلي والتدريجي للتخارج، ومراعاة الأبعاد الأمنية والاستراتيجية في اختيار الأنشطة الخاضعة للتخارج، مع الأخذ في الاعتبار أن يكون هناك رغبة واستجابة من القطاع الخاص للوجود في الأنشطة المطروحة للتخارج.

والتزامًا من الحكومة بالتوافق المجتمعي على أي سياسة عامة؛ خضعت الوثيقة لعدد من المراجعات والتعديلات لضمان تحقيق أكبر نسبة من التوافق المجتمعي بشأنها، لذلك أُقِيمَ عدد من ورش العمل لمناقشة الوثيقة بواقع (٢٩) ورشة، شارك فيها مجموعة مختارة من الخبراء والمتخصصين يصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠٠ مشارك بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى (١٠) ورش عمل بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي ستكون الدولة موجودة فيها ونسب وجودها بها، والأخرى التي ستتخارج منها، والإطار الزمني لهذا التخارج، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

ولم يقتصر الأمر على ورش عمل خبراء، بل دُعِّمَت بإطلاق **منصة حوار الخبراء** لوثيقة ملكية الدولة؛ وهي منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز آليات التواصل بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص على مدار الساعة لتوعيته بالإصلاحات وتعظيم دوره كصانع للسياسات، بما يضمن الخروج بحوار بنَّاء قادر على وضع الأسس والمرتكزات الرئيسة لوجود الدولة في النشاط الاقتصادي، وسياسة الملكية التي تتبعها الدولة.

وفي إطار عمل المنصة على توثيق جميع الأنشطة والفعّاليات حول وثيقة ملكية الدولة؛ فقد دُعِّمَت بأهم ملامح الوثيقة من حيث موجّهاتها، ومنهجيتها في تحديد قرارات الإبقاء على أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى أنه أُلْقِيَ الضوء على دور "صندوق مصر السياديّ" في هذا الإطار، والشراكات ما بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن المنصة لم تكن الوسيلة التقنية الوحيدة في إجراء الحوار المجتمعي حول الوثيقة، بل أُطلِق تطبيق على الهاتف المحمول باسم "شارك"، بهدف التفاعل السريع مع طلبات واستفسارات جميع أطراف منظومة القطاع الخاص؛ حيث يضمن التطبيق سرعة الاستجابة والرد خلال ثلاثة أيام على أقصى تقدير.

الملخص التنفيذي

السياسات والإجراءات:

إطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة (ديسمبر ٢٠٢٢)	تشكيل لجنة عليا بعضوية الجهات القائمة على التنفيذ	الأمانة الفنية للجنة المشكلة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	التخارج من الشركات المملوكة للدولة وفتح فرص استثمارية للشراكة مع القطاع الخاص	إجراءات دعم بيئة الاستثمار
	• تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة. • تحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. • تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة. • ضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة. • مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. • مراجعة دورية لخريطة تواجد الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.	• حصر الشركات المملوكة للدولة. • إعداد قائمة سنوية للأصول. • وضع الخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج. • استراتيجية التواصل المجتمعي. • تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم. • إعداد تقرير سنوي لعرض ملخص لما أُنجِز. • إعداد تقرير سنوي للأصول التي تخارجت الدولة منها.	• تحديد قائمة الطروحات الحكومية لمشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التي ستُخصَّص بشكل كلي أو جزئي. • تحديد المشروعات المشتركة التي ستُنفَّذ في إطار نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • تحديد المشروعات المشتركة التي ستُنفَّذ من قبل صندوق مصر السيادي.	• تسهيل عملية تأسيس الشركات. • تعزيز التنافسية. • خفض الأعباء المالية. • الاستعانة بالخبرات الدولية.

النتائج:

- تنفيذ قاعدة بيانات تتضمن جميع الشركات المملوكة للدولة، وجارٍ استكمالها.
- تبني أكثر من ٥٠ إصلاحًا لدعم بيئة الاستثمار.
- تشكيل وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات، تختص بالآتي:
  - تقييم خطط الطروحات السابقة واستكمالها.
  - توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناء على مشورة مستشار دولي.
  - تعيين البنوك الاستثمارية المسئولة عن بيع كل شركة.
  - متابعة وتنفيذ الخطة التسويقية لكل شركة.
  - متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- البدء بطرح ٣٥ شركة من الشركات المملوكة للدولة للتخارج وفتح فرص استثمارية للشراكة مع القطاع الخاص، حيث تم تحديد ٣٢ شركة وأصلًا لطرحهم بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي في فبراير ٢٠٢٣، ثم تم إضافة ثلاثة شركات أخرى هي: شركة الشرقية للدخان، العز الدخيلة للصلب، المصرية للاتصالات.
- ١٣ شركة تم طرحهم من قبل الصندوق السيادي خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ – يوليو ٢٠٢٣) بإجمالي ٥ مليار دولار.
- تم التخارج الفعلي لعدد ٧ شركات تساهم بها الدولة، بقيمة بلغت نحو ٢ مليار دولار خلال المرحلة الثانية من برنامج الطروحات (أغسطس ٢٠٢٢ – يوليو ٢٠٢٣).

تعزيز الحياد التنافسي

- إطلاق استراتيجية جهاز حماية المنافسة للفترة (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، وإنشاء لجنة عُليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي.
- تعديل قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.
- الموافقة على مشروع قانون بإلغاء المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة.
- تعزيز الشفافية والإفصاح عبر نشر وزارة المالية مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة).

تقييم المستثمرين ورجال الأعمال لجهود الدولة لدعم بيئة الاستثمار

- ٤٤٪ من المستثمرين يرون أن جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار بمصر خلال ٦ أشهر الأخيرة قوية.
- ٣٧,٥٪ من المستثمرين أفادوا أن المناخ الحالي للاستثمار في مصر لإقامة مشروعات استثمارية يُعد أكثر ملائمة بدرجة مرتفعة.
- قرار وضع إطار يُنظِّم ويسهِّل تملُّك الأجانب للعقارات في مصر مع إلغاء الحد الأقصى جاء في مقدمة القرارات التي أُعلِن عنها مؤخرًا، وجارٍ تنفيذها، وسمع عنها المستثمرون وذلك بنسبة ٥٦,٠٪.
- قرار إلزام الشهر العقاري بتسجيل الأراضي والعقارات والمشروعات للمستثمرين خلال شهر من استيفاء الأوراق المطلوبة جاء كأكثر القرارات التي يرى مسؤولو المنشآت الاقتصادية أنها ستُحسِّن بيئة الاستثمار وذلك بنسبة ٩١٪.

> **التزمت مصر بتنفيذ أجندتها للإصلاحات الهيكلية رغم التحديات المختلفة، كما أصدرت وثيقة سياسة ملكية الدولة لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد.**
>
> صندوق النقد الدولي، يناير ٢٠٢٣

أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة

وضعت الحكومة المصرية، استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات التخارج على مستوى القطاعات المختلفة، حتى يكون هناك منطق وراء وجود الدولة في النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة التي سيتم الإبقاء عليها ولضمان أن تعمل تلك الشركات بطريقة فعّالة وشفافة وقابلة للمساءلة، فقد أقرَّت وثيقة سياسة ملكية الدولة أن تخضع الأصول التي سيُبقَى عليها للمبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمرجعية دولية تضمن عمل تلك الشركات وفقًا لأسس من الكفاءة والشفافية، بما يُعزّز القدرة على مراقبتها ومساءلتها، وقد تمثَّلت تلك المبادئ التوجيهية في سبعة جوانب، كالتالي:

- **مبررات ملكية الدولة للشركات**: وتتمثل في توفير السلع والخدمات العامة، وإيقاف الممارسات الاحتكارية، علاوة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية على نطاق أوسع، وبالتالي يكون من الحتمية الالتزام بمعايير تضمن تعزيز الشفافية والمساءلة.
- **دور الدولة كمالك**: من خلال معاملة شركات الدولة كشركات القطاع الخاص، من حيث الفصل بين رأس المال والإدارة، وبالتالي لا بُدَّ من توحيد الأشكال القانونية للشركات المملوكة للدولة، إلى جانب ضمان الاستقلال المالي التام لها على الصعيد التشغيلي؛ وهو ما يتطلب تحديد صلاحيات مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة، وتمكينها من ممارسة مهامها باستقلالية.
- **الشركات المملوكة للدولة في السوق**: من خلال عدم منح شركات الدولة مزايا تفضيلية تخل بالتنافس العادل مع نظيراتها المملوكة للقطاع الخاص، وقد ألزمت التوجيهات بضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي للشركات المملوكة للدولة، بما يضمن مُعامَلة مُتكافئة للمساهمين كافة، ومنافسة عادلة في السوق.
- **المُعامَلة المُتكافِئة للمساهمين والمستثمرين الآخرين**: في حال اتخاذ الشركات المملوكة للدولة شكل شركات المساهمة، وتمكَّنت من طرح حصة من أسهمها في البورصة، وبالتالي يكون من مالكيها مستثمرون غير حكوميين، فإنه يتعين التزام الدولة بإيفاء حقوق جميع المساهمين، وضمان معاملة جميع المساهمين بشفافية ومساواة مطلقة في الأمور كافة.

- **العلاقات مع أصحاب المصالح وممارسة الأعمال بمسؤولية:** من خلال الاعتراف الكامل بحقوق أصحاب المصالح في الشركات المملوكة للدولة (مثل: العاملين بتلك الشركات)، فيما يتعلق بمستوى تمثيل العاملين في مجلس الإدارة، والعمل على بناء شركات مستدامة وسليمة ماليًّا.
- **الالتزام بالإفصاح والشفافية:** عبر خضوع شركات الدولة لمعايير المراقبة والمساءلة والإفصاح نفسها التي تخضع لها الشركات المدرجة في البورصة؛ وهو ما يضمن تصرُّف الدولة كمالك ومستثمر.
- **مسؤوليات مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة:** من خلال منح تلك المجالس الصلاحيات ودعمها بالكفاءات، مع تحديد دورها بوضوح، بما يُمكِّنها من القيام بمهامها الإدارية والإشرافية بشكل ملائم، مع ضرورة خضوعها للمُساءَلة عن أداء الشركة.

وفي إطار العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، فقد **شُكِّلَت لجنة عليا بعضوية الجهات القائمة على التنفيذ**، وذلك وفقًا للقرار رقم ٤٤٢٩ لعام ٢٠٢٢، على أن تقوم اللجنة بالمهام الآتية:

- تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة.
- تحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
- تحديد آلية التخارُج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة.
- ضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة.
- مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- مراجعة دورية لخريطة وجود الدولة وفقًا للمستجدات العالمية والمحلية.

كما **شُكِّلَت الأمانة الفنية للجنة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، وتتمثل مهامها الرئيسة في الآتي:

- حصر الشركات المملوكة للدولة.
- إعداد قائمة سنوية للأصول.
- وضع الخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج.
- استراتيجية التواصل المجتمعي.

- تبني منظومة قومية للمتابعة والتقييم.
- إعداد تقرير سنوي لعرض ملخص لما أُنجِزَ.
- إعداد تقرير سنوي للأصول التي تخارجَت الدولة منها.

ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة

١. حصر الشركات المملوكة للدولة

تبنَّى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالتعاون مع جميع جهات ومؤسسات الدولة، تنفيذ قاعدة بيانات تتضمن الشركات المملوكة للدولة كافة، والتي سجل عددها نحو ٧٠٥ شركات حتى تاريخه موزعة بين ٩ قطاعات.

الشركات التي تساهم فيها الدولة *

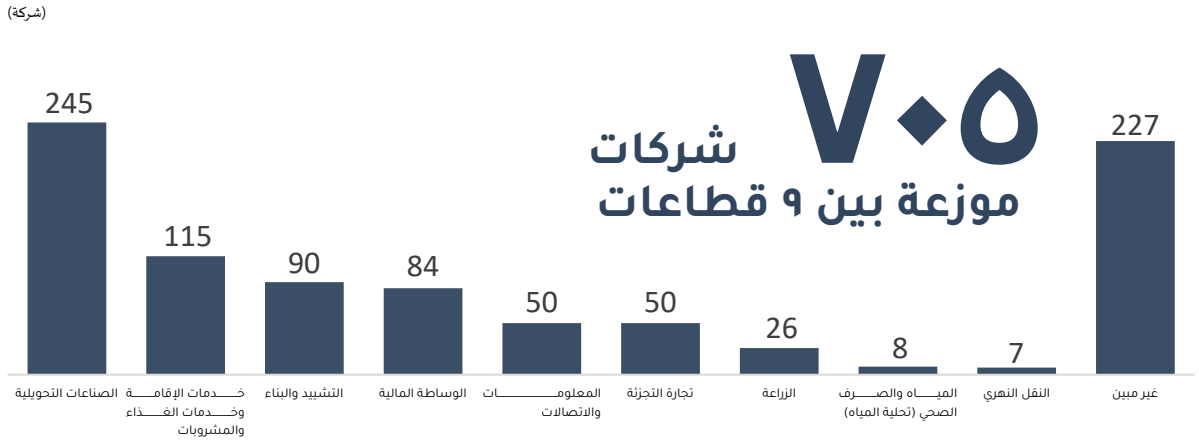

*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في القطاعات المختلفة لوجود عدد من الشركات تعمل في أكثر من قطاع.

بلغ عدد الجهات التي لديها شركات مملوكة ٣٣ جهة (١٨ وزارة، و٩ محافظات، والبنك المركزي المصري، والهيئة العامة للرقابة المالية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهيئة الشراء الموحد، وهيئة تنمية الصعيد، والهيئة العامة لقناة السويس)، وتستحوذ الشركات التي تتبع وزارة قطاع الأعمال على نحو ٤٥,٢٪ من إجمالي الشركات.

توزيع الشركات التي تساهم فيها الدولة وفقًا للجهات*

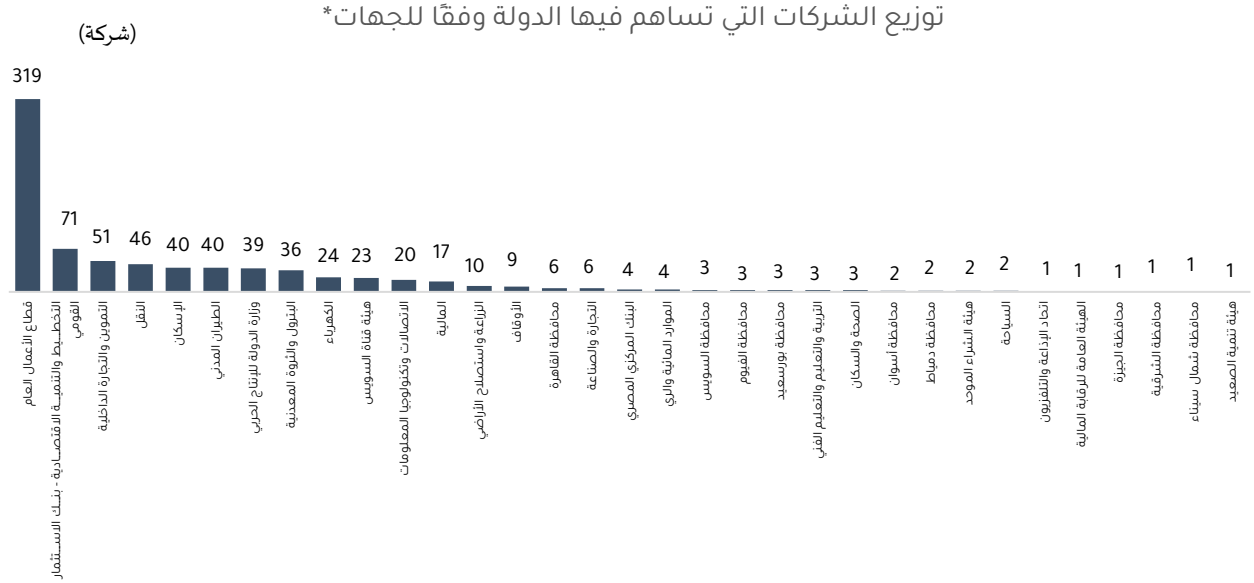

وتجدر الإشارة إلى أن نحو ١٤٣ شركة تبلغ نسبة مشاركة الدولة بها أكثر من ٧٥٪، في حين تبلغ عدد الشركات التي تسجل نسبة مشاركة الدولة فيها أقل من ٢٥٪ نحو ٩٨ شركة.

توزيع الشركات وفقًا لنسب مساهمة الدولة

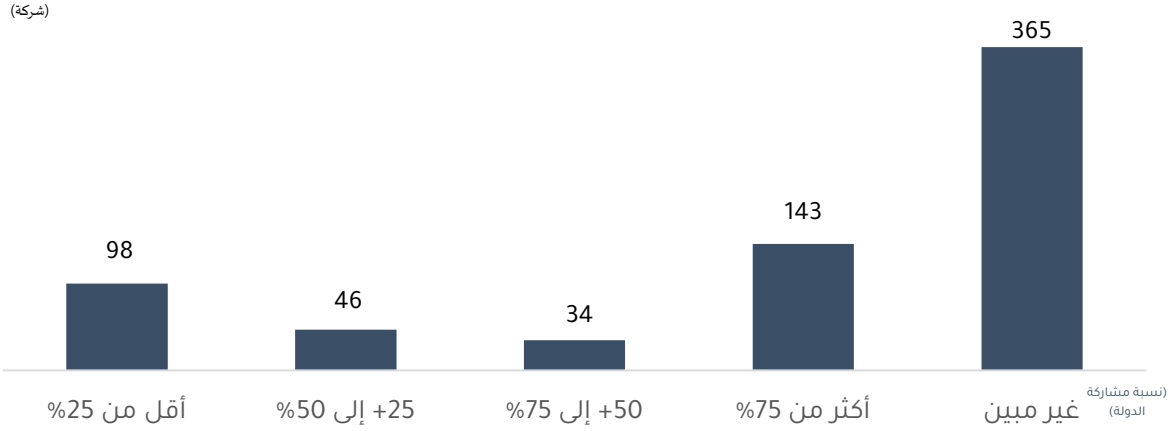

*يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في الجهات المختلفة لوجود بعض الشركات التي تساهم فيها أكثر من جهة.

كما أوضحت النتائج أن ٤٣,٢٪ من إجمالي الشركات التي تساهم فيها الدولة تحقق أرباحًا، مقابل ٢٠,٦٪ من الشركات تحقق خسائر.

توزيع عدد الشركات التي تساهم فيها الدولة وفقًا لموقف الربحية

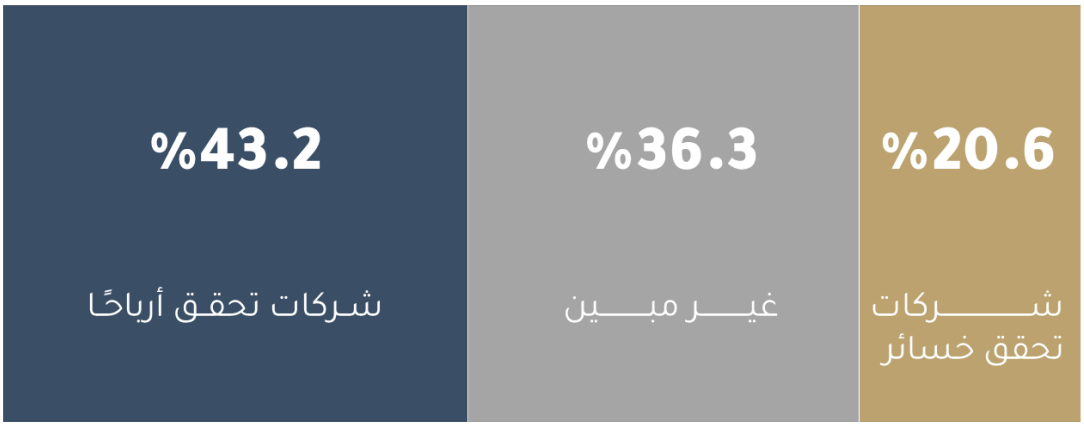

٢. موقف التخارج وفقًا لما تنصُّ عليه وثيقة سياسة ملكية الدولة

تشمل آليات تفعيل برنامج ملكية الدولة للأصول، قيام الحكومة المصرية سنويًّا بالإعلان عن برنامج تنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول، وتشمل توجهات سياسة الملكية ثلاث مجالات رئيسة، وهي:

- تحديد قائمة الطروحات الحكومية لمشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التي سيتم خصخصتها بشكل كلي أو جزئي
- المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها في إطار نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها من قبل صندوق مصر السيادي

وفي إطار تنفيذ تلك المجالات، تمثَّلت ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول في ثلاثة محاور رئيسة، كالآتي:

- تخارُج الدولة من عدد من الأنشطة **(١٤ نشاطًا)**.
- الإبقاء مع تثبيت أو تخفيض الاستثمارات في عدد من الأنشطة **(٢٤ نشاطًا)**.
- الإبقاء مع تثبيت أو زيادة الاستثمارات في عدد من الأنشطة **(٢٤ نشاطًا)**.

يتضمن الملحق قائمة تفصيلية بالأنشطة.

ثالثًا: خطة الطروحات وموقف تنفيذها

يأتي برنامج الطروحات في إطار جهود الدولة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في تنفيذ المزيد من المشروعات الجديدة، في ضوء تطبيق الدولة لوثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك من خلال إتاحة العديد من الحوافز والتيسيرات. وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة العمل على التفعيل والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية، ومن أهمها:

- تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيد لها أوراق مالية.
- توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة قصيرة.
- إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها.
- زيادة قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

والجدير بالذكر أن خطة عمل الحكومة تستهدف تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية من خلال عدة إجراءات، من أهمها: إعداد تصور محدث لبرنامج الطروحات، وإدراج شركات الخدمة الوطنية بالبرنامج، ووضع برنامج زمني واضح للشركات المزمع طرحها.

في فبراير ٢٠٢٣، حُدِّدت ٣٢ شركة لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، بداية من الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وحتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٤، سواء كان الطرح عامًّا من خلال البورصة، أو كان لمستثمر استراتيجي، أو كلاهما، ثم تم إضافة ثلاث شركات أخرى هي: شركة الشرقية للدخان، العز الدخيلة للصلب، المصرية للاتصالات.

35

بنك \ شركة \ أصل

طرح جديد بالبورصة/ لمستثمر استراتيجي

١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسبائك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمنت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية - سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

وقد وُزِّعَت الشركات إلى ١٩ قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًّا، كالتالي:

- ٦ قطاعات ستتخارج الدولة منها خلال (٣ - ٥) سنوات.
- ٨ قطاعات ستُخفَّض أو تُثبَّت الاستثمارات بها مع وجود الدولة.
- ٥ قطاعات ستُثبَّت أو تُزاد الاستثمارات بها مع منح فرص استثمارية للقطاع الخاص.

التخارج خلال (٣ - ٥) سنوات	خفض أو تثبيت مع استمرار وجود الدولة	تثبيت أو زيادة مع منح فرص استثمارية للقطاع الخاص
الأنشطة المساعدة للخدمات المالية شركة واحدة	أنشطة وخدمات مالية ٣ شركات	تكرير البترول ٣ شركة
أنشطة الزراعة شركة واحدة	التأمين شركتان	استخراج بترول شركة واحدة
خدمات الإقامة شركة واحدة	محطات توليد الكهرباء ٣ شركات	الأنشطة المتعلقة بقناة السويس، والسفن العابرة للقناة شركة واحدة
الصناعات الكيماوية ٣ شركات	الكيماويات المعملية والمتخصصة شركة واحدة	مياه وصرف صحي شركة واحدة
التشييد والبناء ٤ شركات	التعدين شركتان	الأسمدة شركة واحدة
الصناعات الدوائية شركتان	النقل شركتان	
	خدمات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات الاتصالات الأرضية شركة واحدة	
	صناعات معدنية شركتان	

19
قطاعًا اقتصاديًّا

وفي إطار تنفيذ تلك الخطة، تم اتخاذ عدد من الإجراءات حيث تم تشكيل وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات، وتختص الوحدة بما يلي:

- تقييم خطط الطروحات السابقة واستكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناء على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن بيع كل شركة.
- متابعة وتنفيذ الخطة التسويقية لكل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما وُقِّعت اتفاقية لتعيين IFC مستشارًا لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ففي يونيو ٢٠٢٣، وُقِّعَت اتفاقية الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية مع مؤسسة التمويل الدولية، وتأتي أهمية هذه الاتفاقية والدور الذي ستقوم به مؤسسة التمويل الدولية لدعم برنامج الطروحات الحكومية عبر الاستشارات والدعم الفني وتطوير خطة متكاملة لتنفيذ البرنامج، بما يسرع من وتيرته ويحقق الأهداف الموضوعة بدقة، وذلك من خلال مرحلتين كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** إعداد الاستراتيجية خلال ٤ أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم بالفعل يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣.
- **المرحلة الثانية:** الطرح الفعلي للشركات والمشروعات.

<u>دور الصندوق السيادي في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة:</u>

في إطار تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، قام الصندوق السيادي بطرح ١٣ شركة تساهم فيها الدولة وذلك خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣) بإجمالي ٥ مليار دولار، وذلك كالآتي:

- بيع حصص مملوكة للدولة في ٦ شركات مدرجة بالبورصة بإجمالي ٣,٣ مليار دولار موزعة على صفقتين كما يلي:
- (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، وإي فاينانس)، منهم:

- بيع حصص مملوكة للدولة في ٥ شركات مدرجة بالبورصة (البنك التجاري الدولي، وفوري، وأبو قير للأسمدة، وموبكو، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ٢ مليار دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في مارس ٢٠٢٢.
- بيع حصص مملوكة للدولة في ٤ شركات مدرجة بالبورصة (موبكو، وأبو قير للأسمدة، وإي فاينانس، والإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع) بإجمالي ١,٣ مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودي في أغسطس ٢٠٢٢.

- ٧ فنادق تاريخية مملوكة لشركة إيجوث بإجمالي ٧٠٠ مليون دولار لصالح مجموعة طلعت مصطفى يوليو ٢٠٢٣.
- ٣ شركات (إيثيدكو، والحفر، وإيلاب) على مستثمر استراتيجي بإجمالي ٨٠٠ مليون دولار لصالح شركة أبو ظبي القابضة في يوليو ٢٠٢٣.

الشركات التي تم طرحها خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ – يوليو ٢٠٢٣)

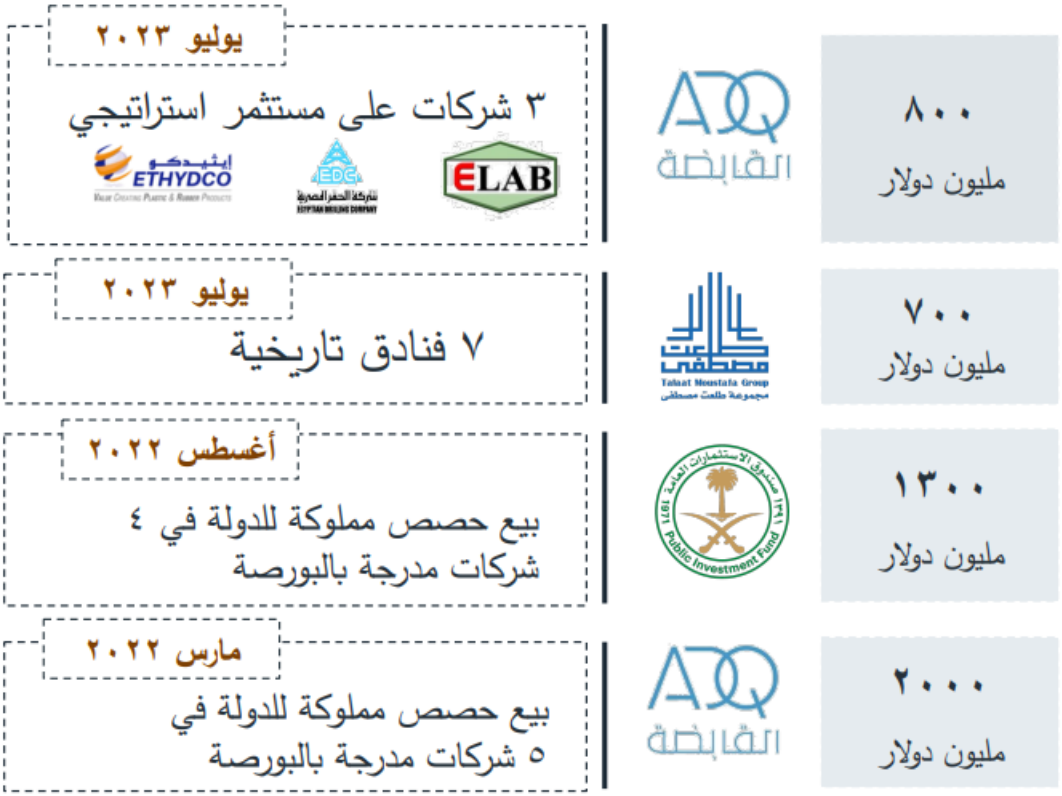

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم طرح المشروعات الآتية بإجمالي ٥ مليار دولار خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤):

- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة جبل الزيت في أكتوبر ٢٠٢٣.
- محطات شركة وطنية في أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢٣.
- محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة الزعفرانة في ديسمبر ٢٠٢٣.
- شركة صافي في ديسمبر ٢٠٢٣.
- محطة سيمنز لتوليد الكهرباء ببني سويف في يونيو ٢٠٢٤.
- مشروع محطات تحلية المياه على أن يتم طرح ٤ محطات بالمرحلة الأولى في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وذلك من إجمالي ٢١ محطة تحلية من المتوقع طرحهم.

الشركات التي يتم طرحها خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤)

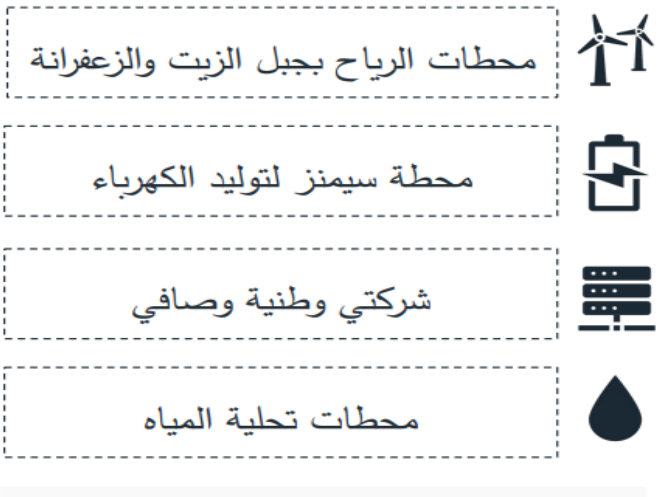

<u>الموقف التنفيذي للتخارج من الشركات المملوكة للدولة</u>

- تم الانتهاء من المرحلة الأولى من جدول الطروحات المُعلن بمُعدل تنفيذ ١٠٠٪ خلال الفترة بين (مارس-أغسطس ٢٠٢٢)، و١٠٠٪ للمرحلة الثانية خلال الفترة بين (أغسطس ٢٠٢٢- يوليو ٢٠٢٣)؛ حيث بلغ إجمالي ما تم بيعه وطرحه من الشركات والأصول حتى الآن خلال هاتين المرحلتين نحو ٥ مليار دولار - أي ٥٠٪ من المُستهدف بحلول يونيو ٢٠٢٤.

- المُضي قُدُمًا في الوقت الراهن في المرحلة الثالثة (يوليو ٢٠٢٣-يونيو ٢٠٢٤) من خلال طرح عدد من الشركات والأصول بقيمةٍ تقديرية تبلغ نحو ٥ مليار دولار، بمُستهدفاتٍ تخطت الـ ٦٠٪ في بعض الشركات، و٢٥٪ في مجموعةٍ أخرى، أي أن الدولة المصرية تمضي قُدُمًا بشكلٍ ثابت في تحقيق مُستهدفاتها المُرتبطة بالتخارُج من الشركات المملوكة للدولة.

مُعدلات التنفيذ لمستهدفات المرحلة الأولى من برنامج الطروحات (مارس – أغسطس) ٢٠٢٢

		النشاط/ القطاع	الفترة الزمنية المتوقعة	موقف التنفيذ	مؤشرات الأداء		معدل التنفيذ
					المستهدف	الفعلي	
١	طرح حصة من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات	أنشطة النقل	قبل نهاية مارس ٢٠٢٢	تم	التخارج من عدد (٦) شركات تساهم بها الدولة بحلول أغسطس ٢٠٢٢	التخارج من عدد (٦) شركات تساهم بها الدولة	٪١٠٠
٢	طرح حصة من شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو).	الأسمدة					
٣	طرح حصة من شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية.						
٤	طرح حصة من البنك التجاري الدولي.	الأنشطة والخدمات المالية			جذب استثمارات أجنبية بنحو (٣,٣) مليار دولار قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢	تم إبرام صفقات بإجمالي ٣,٣ مليار دولار	
٥	طرح حصة من شركة فوري للخدمات المالية.						
٦	طرح حصة من شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية.	الأسمدة	قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢				
٧	طرح حصة إضافية من شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو).						
٨	طرح حصة إضافية من الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.	أنشطة النقل					
٩	طرح حصة من شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.	الأنشطة والخدمات المالية					

خلال المرحلة الثانية (أغسطس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣)، تم التخارج الفعلي لعدد ٧ شركات تساهم بها الدولة، مع جذب استثمارات أجنبية بنحو ٢ مليار دولار، وذلك في عدة قطاعات مختلفة، وهي: الصناعات الكيماوية، وأنشطة الاتصالات (خدمات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات الاتصالات الأرضية)، وخدمات الإقامة، والصناعات المعدنية، وأنشطة استخراج البترول والغاز الطبيعي، وأنشطة تكرير البترول.

موقف التخارج من الشركات المملوكة للدولة وفتح فرص استثمارية للشراكة مع القطاع الخاص - المنفذ خلال المرحلة الثانية (أغسطس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣)

		النشاط/ القطاع التخارج منه	الفترة الزمنية المتوقعة	موقف التنفيذ	مؤشرات الأداء		معدل التنفيذ
					المستهدف	الفعلي	
١	طرح (١٠٠٪) من حصة الدولة بشركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	الصناعات الكيماوية	قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣	تم	التخارج من عدد (٦) شركات تساهم بها الدولة	التخارج من عدد (٧) شركات تساهم بها الدولة	٪١٠٠
٢	طرح (٩,٥٪) من حصة شركة المصرية للاتصالات	أنشطة الاتصالات (خدمات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات الاتصالات الأرضية)					
٣	إتمام الصفقة الخاصة بزيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لشركة "إيجوتاك" التابعة لشركة "إيجوث" بنحو (٧٠٠) مليون دولار	خدمات الإقامة					
٤	التخارج بنحو (٣١٪) من شركة العز الدخيلة للصلب، بقيمة (٢٤١) مليون دولار	الصناعات المعدنية			جذب استثمارات أجنبية بنحو (٢) مليار دولار قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣	أبرمت صفقات بإجمالي ٢ مليار دولار	
٥	طرح حصة من شركة الحفر المصرية للبترول	أنشطة استخراج البترول والغاز الطبيعي					
٦	طرح حصة من الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	أنشطة تكرير البترول					
٧	طرح حصة من شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)						

بالإضـــافة إلى ذلك، جارى تخارج الدولة من ٦ شـــركات في عدة قطاعات خلال الفترة (الربع الأخير من عام ٢٠٢٣ – النصـــف الأول ٢٠٢٤)، وهي: محطات توليد الكهرباء، وأنشـــطة تكرير البترول، وأنشـــطة النقل، والأنشطة والخدمات المالية، والصناعات الكيماوية.

موقف التخارج من الشركات المملوكة للدولة وفتح فرص استثمارية للشراكة مع القطاع الخاص – الجاري خلال المرحلة الثالثة (يوليو ٢٠٢٣ – يونيو ٢٠٢٤)

		النشاط/ القطاع التخارج منه	الفترة الزمنية المتوقعة	مؤشر الأداء	مؤشرات الأداء		معدل التنفيذ
					المستهدف	الفعلي	
١	طرح "محطة جبل الزيت" لتوليد الكهرباء من الرياح من خلال طرح تنافسي على عدد من المستثمرين بإجمالي ٣٠٠ مليون دولار	محطات توليد الكهرباء	الربع الأخير من ٢٠٢٣	جارٍ	التخارج من عدد (٣) شركات تساهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣	-	٤٠٪
٢	طرح شـــركة "وطنية" للمنتجات البترولية	أنشطة تكرير البترول					
٣	طرح شـــركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع	أنشطة النقل	النصف الأول ٢٠٢٤		التخارج من عدد (٣) شركات تساهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤	-	
٤	طرح شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع						
٥	طرح حصة من بنك المصرف المتحد	الأنشطة والخدمات المالية	الربع الأخير من ٢٠٢٣				
٦	طرح حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان	الصناعات الكيماوية	النصف الأول ٢٠٢٤				

رابعًا: تعزيز الدولة للحياد التنافسي ودعم القطاع الخاص

إن السياسة الاقتصادية للدولة المصرية قائمة على دعم محاور المنافسة، وضمان مناخ تنافسي لممارسة النشاط الاقتصادي على نحو ما ورد بالمادة (٢٧) من دستور جمهورية مصر العربية، وعليه فإن **سياسة ملكية الدولة للأصول تلتزم بتطبيق مبادئ الحياد التنافسي داخل الأسواق المصرية**؛ وذلك حتى تحقق هذه السياسة أهدافها المرجوة من تعزيز كفاءة الحكومة في تقديم خدمات عامة عالية الجودة للمواطنين، وتعزيز مستويات البنية الأساسية التي من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة؛ مما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، ويعود بالنفع على المستهلك والاقتصاد ككل.

ومن الجدير بالذكر، أن تطبيق سياسة الحياد التنافسي يُعد وسيلة فعَّالة لضمان حرية المنافسة دون الحاجة إلى النظر في نسبة ملكية الدولة في الأسواق المختلفة، سواء أكانت موجودة بشكل كامل أو جزئي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال تبنّي الدولة المصرية حزمة من الأطر التشريعية والتنظيمية التي تكفل تنفيذ سياسات المنافسة، وتعزيز الحياد التنافسي.

وقد تمثلت أبرز جهود الدولة المصرية في تعزيز الحياد التنافسي في الآتي:

- اعتمدت الدولة المصرية **استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)**، التي تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المُقيِّدة لحرية المنافسة، وتنفيذًا لذلك وضع جهاز حماية المنافسة استراتيجية خاصة للحياد التنافسي.
- ترتب على الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات التنفيذية، أبرزها: **إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي** بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة سيادته وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية، على أن يتولى الجهاز الأمانة الفنية؛ وذلك لتعزيز فاعلية الجهاز في الحد من التشريعات والسياسات الضارة بالمنافسة من أجل إزالة العوائق وفتح الأسواق للتوسع في الاستثمارات القائمة وجذب الاستثمارات الجديدة.
- **تتمثل أبرز الإنجازات في إطار تنفيذ محاور الاستراتيجية في الآتي:**

إنفاذ القانون في مختلف القطاعات:

- **مناقشة و اتخاذ نحو ٣٦٣ قرارًا شمل الفصل في البلاغات وطلبات الفحص والدراسات** التي بادر بها الجهاز، واستحوذ فيها قطاع الرعاية الصحية على النصيب الأكبر، تلاه قطاع الأنشطة العقارية، وجاء قطاع الأغذية في المركز الثالث إلى جانب مجموعة من القطاعات الأخرى.
- تنوَّعت حالات الفحص المنتهية خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٢ وحتى يونيو ٢٠٢٣) ما بين مبادرات قام بها الجهاز وطلبات فحص ودراسات وبلاغات وطلبات إعفاء؛ حيث جاءت طلبات الفحص بنسبة ٧٣٪، والبلاغات بنسبة ١٥٪، بجانب طلبات الإعفاء والمبادرات والدراسات في مختلف القطاعات.

توزيع نسبي لحالات الفحص المنتهية خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٣)

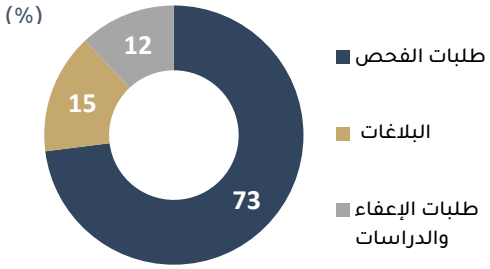

مصدر: جهاز حماية المنافسة, ٢٠٢٣.

عدد قرارات حالات الفحص المنتهية خلال الفترة (يوليو ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٣)

مصدر: جهاز حماية المنافسة, ٢٠٢٣.

- وفيما يتعلق **بالقرارات المتعلقة بالتركزات الاقتصادية**، فقد صدر ٤١٩ قرارًا؛ حيث قام الجهاز بفحص الطلبات الواردة من وزارة الصحة والسكان وهيئة الدواء المصرية، وذلك قبل إصدار موافقتهما على تلك العمليات بإجمالي ٢٨٣ حالة، هذا بالإضافة إلى قيام الجهاز بدوره في تلقي الإخطارات بشأن عمليات التركز الاقتصادي التي تمت بالفعل داخل مصر، وذلك إعمالًا لاختصاصه المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون، بإجمالي ١١٣ حالة.
- بالإضافة إلى ذلك، فحص الجهاز العملياتِ الواردة إليه من مفوضية المنافسة الخاصة بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)؛ وذلك بهدف بيان أثر هذه التركزات على السوق المصرية، ومعاونة الكوميسا في اتخاذ قرارات بشأن مدى تأثيرها على السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، بإجمالي ٢٣ حالة.

- وفي ضوء **الإنفاذ الفعال لأحكام القانون**، فقد أثبت الجهاز عددًا من المخالفات لأحكام المادة ٦ من القانون التي تجرم الاتفاق بين الأشخاص المتنافسة (الكارتل)، كما أثبت عددًا من المخالفات لأحكام المادة ٨ الخاصة بإساءة استخدام الوضع المسيطر.

تعديلات قانونية لإضافة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية

- في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، **صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥**، بإضافة اختصاص الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية إلى الجهاز، والذي يطبق فعليًّا فور صدور اللائحة التنفيذية لإحالة القانون للعديد من الأحكام الموضوعية اللازمة لتطبيقه لها.
- وفي هذا السياق، اتخذ الجهاز الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام القانون من **إنشاء إدارة الرقابة على التركزات الاقتصادية**، فضلًا عن انتهائه من **إعداد ملف الإخطار والإرشادات الخاصة به والرسومات التوضيحية** لكيفية تطبيق أحكام القانون في ضوء أفضل التجارب الدولية، ولقد جاءت تلك التعديلات لتنظم عمليات التركز الاقتصادي بصورها المختلفة، من خلال بسط الرقابة المسبقة على عمليات التركز الاقتصادي من أجل تعزيز فاعلية قانون حماية المنافسة بوصفه أداة مهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وجذبها، والحد من التركزات الاقتصادية التي تؤثر على هيكل السوق، ويترتب عليها إنشاء كيانات مسيطرة أو تعزيز سيطرة كيانات قائمة بالفعل، وهو ما يؤدي إلى خلق عوائق لدخول السوق، ويمنع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- هذا، وقد تمت الموافقة على مشروع قانون بإلغاء المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة، وفقًا لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣.

تعزيز سياسات المنافسة والحياد التنافسي

- في ضوء جهود الجهاز فيما يتعلق **بالحد من التشريعات والسياسات والقرارات المُقيِّدة لحرية المنافسة**، فقد أبدى الجهاز رأيه في عدد من مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم المنافسة، بالإضافة إلى السياسات أو القرارات التي من شأنها الإضرار بالمنافسة بإجمالي ٢١ حالة.
- فضلًا عن إرشادات الجهاز بشأن خدمات الاتصالات داخل المجتمعات العمرانية المغلقة، وأيضًا إرشاداته بشأن تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة في قطاع الزي المدرسي، وإبداء الرأي في مشروع

قانون تنظيم منح حقوق امتياز العلامات التجارية، وإبداء الرأي حول المواد القانونية التي تثير شبهة إعطاء مزايا تفضيلية للشركات المملوكة للدولة.

- وفي الإطار ذاته، **أصدر مجلس الوزراء كتابًا دوريًّا إلى جميع الوزارات والجهات والهيئات بالالتزام باستطلاع رأي الجهاز ومو افاته بالبيانات والمستندات**؛ إعمالاً لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، وأرفق به إرشادات الجهاز بشأن تقييم آثار القوانين واللوائح التنظيمية على المنافسة.
- أسس الجهاز **إدارة سياسات المنافسة والحياد التنافسي** داخله، وتهدف إلى تلقي شكاوى من المواطنين والمستثمرين، ورصد الأدوات التنظيمية الضارة بالمنافسة بشكل استباقي وفعّال، والتي دخلت حيز النفاذ في مايو ٢٠٢٢، وعُقِدَت ورش عمل ودورات تدريبية للسادة المسؤولين في عدد من الوزارات والجهات.
- **تعزيز الشفافية والإفصاح** عبر نشر وزارة المالية مجموعة من التقارير الدورية حول (المزايا والإعفاءات الضريبية، والضمانات و**الالتزامات**، وتوزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة)، وذلك وفقًا لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣.

مبادرة "لا للتواطؤ في التعاقدات الحكومية"

- استمر الجهاز في عمله لدعم الجهات الحكومية في الكشف عن عمليات التواطؤ التي قد تتم في التعاقدات الحكومية؛ حيث استمرت **مبادرة "لا للتواطؤ في التعاقدات الحكومية"** داخل الجهات الحكومية بالقاهرة الكبرى وبجميع المحافظات.
- عُقِدَت عدة ورش عمل استهدفت جميع العاملين بالإدارات الحكومية ذات الصلة بإجراء التعاقدات الحكومية؛ وذلك لمواجهة أية ممارسات ضارة بالمنافسة ومخالِفة للقانون كعمليات التواطؤ والاحتكار التي من شأنها تقييد عملية المنافسة بين الشركات المتقدمة للجهات الإدارية.
- **إنشاء إدارة مكافحة التواطؤ في العمليات التعاقدية**؛ وذلك من أجل فحص البلاغات، وإجراء المبادرات اللازمة، وإعداد ومراجعة وتحديث الإرشادات الخاصة بمكافحة التواطؤ، والإعداد والتجهيز الفني لورش العمل.

خامسًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح

في ضـوء اهتمام الدولة بتعزيز الحياد التنافسـي بهدف زيادة اسـتثمارات القطاع الخاص، إلى جانب الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، فقد اتخذت الدولة الإجراءات الآتية:

- إصـدار قانون بإنشـاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشـركات المملوكة للدولة وتكون قراراتها ملزمة بإعادة الهيكلة سـواء بالبيع أو نقل تبعية من جهة إلى أخرى، وذلك وفقًا للقرار رقم (٩) من قرارات المجلس الأعلى للاستثمار الصادرة في مايو ٢٠٢٣.
- وبشـأن دراسـة إعداد لائحة مالية موحدة لكافة هيئات والشـركات المملوكة للدولة، صـدر قرار رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل لجنة تختص بدراسة إعداد لائحة مالية موحدة لكافة هيئات والشركات المملوكة للدولة بهدف مراجعة سياسة توزيع الأرباح الخاصة بالشركات المملوكة للدولة المصرية.
- صدور القرار رقم (١٠) من قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والذي يتضمن ما يلي:
  - تكليف هيئة الشراء الموحد بنشر تقارير دوريه عن المناقصات والمزايدات الخاصة بشراء الأدوية والمستلزمات والاجهزة للقطاع الصحي (تقارير دورية ربع / نصف سنوية).
  - نشـر وزارة المالية تقرير متكامل خاص بالمزايا والاعفاءات الضـريبية وتوضـيح حجم الفاقد الضريبي (تقارير دورية محدثة).
  - نشر وزارة المالية تقرير سنوي عن الالتزامات والضمانات وكيفيه التعامل مع تلك المخاطر (تقارير دورية سنوية).
  - نشـر وزارة المالية بالتعاون مع وزارة قطاع الاعمال العام تقرير سـنوي عن سـياسـة توزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة (تقارير دورية سنوية).

سادسًا: الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم بيئة الاستثمار

في ضوء اهتمام الدولة المصرية بخلق بيئة داعمة للاستثمار، قدمت الحكومة أكثر من ٥٠ إصلاحًا لتحسين بيئة الأعمال، منها ٢٢ قرارًا صادرًا عن المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣، والتي جاءت كما يلي:

١. القرارات التي و افق عليها المجلس الأعلى للاستثمار المنعقد برئاسة السيد رئيس الجمهورية

فيما يتعلق بتأسيس الشركات:

- الموافقة على مشروع قرار خاص بدراسة تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، ومشروع قرار خاص بتعديل نص المادة رقم ٣٤ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، للسماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الإنتاج، للعمل بنظام المناطق الحرة.
- الموافقة على إصدار قرار يُعمم على الجهات كافة، لتحديد مدى زمني محدد لجميع الموافقات بـ١٠ أيام عمل، ولمرة واحدة عند التأسيس.
- التوجيه للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية لإنشاء "منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات" وإقرار تعديلات قانون التوقيع الإلكتروني (قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤) وإحالته للبرلمان، بما يعمل على خفض الحواجز البيروقراطية وتبسيط الإجراءات.
- الموافقة على التوسع في إصدار الرخصة الذهبية وعدم قصرها على الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية، وتعديل المواد رقم (٤٠) و(٤١) و(٤٢) المنظمة للرخصة الذهبية بما يضمن جواز منح الشركات المنشأة قبل قانون الاستثمار لعام ٢٠١٧.
- دراسة تعديل ٩ مواد من قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ٨٣ لسنة ٢٠٠٥، مع استحداث عدد من المواد الإضافية على نصِّ القانون، بما يمنح مزايا وإعفاءات للمنطقة الاقتصادية.
- تكليف وزارة العدل بإعداد مجموعة من التعديلات التشريعية اللازمة للتغلب على القيود المتعلقة بتملك الأراضي، وتسهيل تملك الأجانب للعقارات.

فيما يتعلق بتعزيز التنافسية:

- تكليف مجلس الوزراء بدراسة نقل تبعية الأجهزة والجهات الحكومية المُنظمة للمرافق، بما يضمن استقلاليتها، بهدف تعزيز الفصل بين الملكية والإدارة في عدد من قطاعات الدولة.
- الموافقة على مشروع قرار بإجراء تعديلات على بعض المواد القانونية التي تمنح معاملة تفضيلية للشركات والجهات المملوكة للدولة، بهدف تعزيز الحياد التنافسي في السوق المصرية.
- إصدار قانون بإنشاء وحدة بمجلس الوزراء تتولى جمع بيانات الشركات المملوكة للدولة، وتكون قراراتها مُلزمة بإعادة الهيكلة، سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى، على أن ترفع نتيجة أعمالها كل ٣ أشهر للسيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، كما تمت الموافقة على مشروع قرار لتعزيز الحوكمة والشفافية.
- الموافقة على مشروع قرار بتعديل نص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٧؛ للسماح بقيد المستثمر الأجنبي بسجل المستوردين، حتى وإن لم يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات؛ ويأتي هذا في إطار الجهود المبذولة للسماح بتيسير إجراءات الاستيراد للمستثمر الأجنبي.
- اعتماد حزمة من الحوافز دعمًا لعدد من القطاعات والمشروعات، ومنها ما يتعلق بدعم القطاع الزراعي، والصناعي، والطاقة فيما يخص إنتاج الهيدروجين الأخضر، هذا إلى جانب قطاع الإسكان وما يخص المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية بالمدن الجديدة، وكذا قطاع النقل فيما يتعلق برسوم الصادرات والجمارك، وتوحيد استراتيجية التسعير.

بالنسبة لخفض الأعباء المالية:

- الموافقة على مشروع قرار بألا يجوز لأي جهة إصدار قرارات تنظيمية عامة تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام قانون الاستثمار أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.
- الموافقة على مشروع قرار تنظيمي مُلزم بآليات وضوابط واضحة بحالات فرض رسوم التحسين طبقًا للقوانين المُنظِمة، وأُسس احتساب كل حالة، والنظر في عمل تصنيفات للقيم المطلوبة حسب الغرض من الاستثمار، سواء كان صحيًّا، أو سياحيًّا، أو فندقيًا، ويُعَمَّم على جميع الجهات

الإدارية. ويأتي ذلك للتخلص من مسألة تعدُّد الجهات التي تفرض رسوم التحسين على المستثمرين؛ إذ يقوم المستثمر بدفع الرسوم نفسها لعدة جهات.

- الموافقة على مشروع قرار بتوجيه وزارة المالية باستحداث نظام مقاصة بين مستحقات المستثمرين وما عليهم من أعباء ضريبية أو غيرها لصالح الجهات الحكومية.
- وضع حد زمني (٤٥ يومًا) يضمن الإسراع في رد ضريبة القيمة المُضافة، وتسريع الإجراءات.
- الموافقة على مشروع قرار بالإسراع في الإعلان عن وثيقة السياسات الضريبية للدولة خلال السنوات الخمس المُقبلة؛ وذلك للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية وتعدُّد الجهات المنوطة بها وفرض رسوم إضافية من الجهات المختلفة.
- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بسرعة إنهاء تعديلات قانون تحويل الأرباح للشركات القابضة والشركات التابعة؛ بما يضمن تخفيف الأعباء الضريبية، وتجنُّب الازدواج الضريبي، ويأتي ذلك في إطار تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨؛ بما يسمح برفع الاختصاص القيمي للمحاكم الاقتصادية والجزئية، وتوسيع نطاق اختصاصها الموضوعي لفض النزاعات التجارية، مع رفع نصاب عدم الطعن؛ بما يُعزز آليات تسويات النزاعات التجارية ومن ثَمَّ تسريع إنفاذ العقود.
- مشروع قرار بتكليف وزارة العدل بإصدار قرار تنظيمي مُلزم بضوابط واضحة لتحديد مدى زمني مُحدد لصرف تعويض للمستثمرين في حالات نزع الملكية بما لا يزيد على ٣ أشهر مع إلزام الجهات الإدارية بتكثيف التفاوض مع المستثمرين على التعويضات الملائمة.

<u>فيما يخص الإجراءات التنظيمية والاستعانة بالخبرات الدولية</u>

- الاستفادة من مؤسسة التمويل الدولية IFC، للتعاقد مع مكتب استشاري عالمي؛ لوضع رؤية تشاركية واستراتيجية واضحة للاستثمار في مصر، وآليات تحسين ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات المقبلة، لتحقيق المستهدف القومي برفع معدلات الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪.

- إنشـاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء برئاسـة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاسـتثمار والمناطق الحرة، تختص بوضع السياسات والقوانين واللوائح المناسبة لنمو وازدهار الشركات الناشئة في مصر.
- تلقي شكاوى الشركات الناشئة بالتنسيق مع وحدة حل مشكلات المستثمرين ووضع حلول ملائمة لكل منها بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

٢. **إصلاحات أخرى، وتتمثل أبرزها في الآتي:**

- الإعلان عن تبني برنامج سنوي لتسييل الأصول.
- تشكيل لجنة عُليا لدعم سياسات المنافسة برئاسة رئيس الوزراء بموجب قرار رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢.
- إلزام جميع جهات الدولة بعدم فرض قرارات إدارية أو مالية بموجب قرار رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٠٢٢.
- تعليق الضريبة العقارية لمدة ٣ سنوات لـ ٢٠ قطاعًا صناعيًّا (قرار مجلس وزراء ٦١ لسنة ٢٠٢٢).
- تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المشـاركة مع القطاع الخاص في مشـروعات البنية التحتية رقم ١٧ لسنة ٢٠١٠.
- إطلاق استراتيجية الملكية الفكرية.
- إقرار مشروع قانون بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية (جلسة مجلس الوزراء رقم ٢١٨).
- تحرير سعر الصرف.
- إقرار مجلس الوزراء حافزًا نقديًّا برد حتى ٥٥٪ من ضـريبة الدخل للمسـتثمرين (مجلس الوزراء رقم ٢١٤).
- الإعلان عن الإلغاء التدريجي لنظام الاعتمادات المستندية والعودة لمستندات التحصيل.
- تشـكيل لجنة عُليا للبتّ في طلبات الراغبين في الحصـول على الرخصـة الذهبية (قرار ٤٢٥١ لسـنة ٢٠٢٢).
- إقرار البرلمان لتعديلات قانون حماية المنافسة.
- تصديق رئيس الجمهورية على وثيقة سياسة ملكية الدولة.
- تشكيل لجنة عُليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة قرار رقم ٤٤٢٩ لسنة ٢٠٢٢.

- تشكيل لجنة عُليا لتنظيم المؤتمر القومي للاستثمار قرار رقم ٤٤٢٨ لسنة ٢٠٢٢.
- تشكيل مجموعة عمل لتحديد خطة عمل بالإصلاحات اللازمة لتحسين وضع مصر في المؤشرات الدولية قرار رقم ٤٤٩٦ لسنة ٢٠٢٢.
- صدور قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بترشيد الإنفاق الدولاري.
- إعادة صياغة ضوابط منح صفة الضبطية القضائية لموظفي الجهات الإدارية في الدولة.

سابعًا: تقييم المستثمرين للقرارات التي اتخذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار

في ضوء الاهتمام بآراء المستثمرين ورجال الأعمال نحو ما يصدر من قرارات فيما يتعلق بدعم بيئة الاستثمار، فقد قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بإجراء استطلاع لرأي المنشآت الاقتصادية حول معرفتها بتلك القرارات الأخيرة ومدى قدرتها على تحسين المناخ الاستثماري المصري من وجهة نظرها، وذلك خلال الفترة من ١ إلى ١٣ أغسطس ٢٠٢٣ على عينة من ٢٠٠ منشأة اقتصادية كبرى.

تقييم المنشآت الاقتصادية لجهود الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار في مصر

أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن نحو ٤٤٪ من مسؤولي المنشآت الاقتصادية يرون أن جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار بمصر خلال الـ ٦ أشهر الأخيرة قوية، مقابل ٢٩,٥٪ يرون أنها ضعيفة.

بشكل عام لو هتقيم جهود الحكومة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار بمصر خلال الـ ٦ شهور الأخيرة بدرجة من ١ بحيث إن (واحد) أقل درجة و(خمسة) أعلى درجة.. تقيمها بكام؟

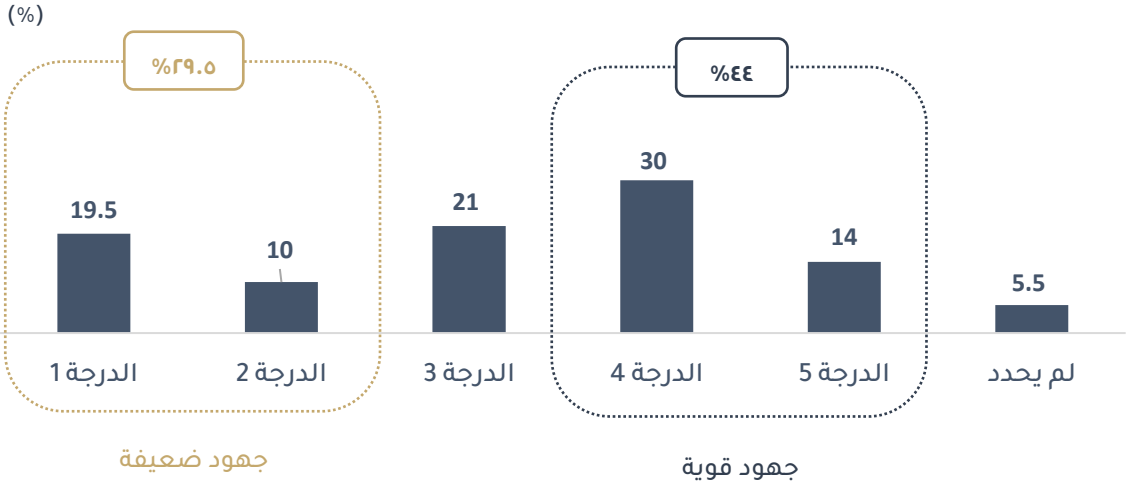

كما أوضحت النتائج أن ٣٧,٥٪ من مسؤولي المنشآت الاقتصادية أفادوا أن المناخ الحالي للاستثمار في مصر لإقامة مشروعات استثمارية أكثر ملاءمة بدرجة مرتفعة، في مقابل ٣٦,٥٪ يرون أنه ملائم بدرجة منخفضة.

تقييم المنشآت الاقتصادية لبعض القرارات التي تُعَد في طور التنفيذ في الوقت الحالي لتحسين بيئة الاستثمار في مصر

جاء قرار وضع إطار ينظم ويسهل تملك الأجانب للعقارات في مصر مع إلغاء الحد الأقصى في مقدمة القرارات التي أُعلِن عنها مؤخرًا وجارٍ تنفيذها، وسمع عنها مسؤولو المنشآت الاقتصادية وذلك بنسبة ٥٦,٠٪، يليه قرار إنشاء منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل المشروعات بنسبة ٤٨,٠٪، ثم قرار إلزام الشهر العقاري بتسجيل الأراضي والعقارات والمشروعات للمستثمرين خلال شهر من استيفاء الأوراق المطلوبة بنسبة ٤٢,٥٪.

معرفة المنشآت الاقتصادية ببعض القرارات التي أعلنتها الحكومة لتحسين بيئة الاستثمار في مصر

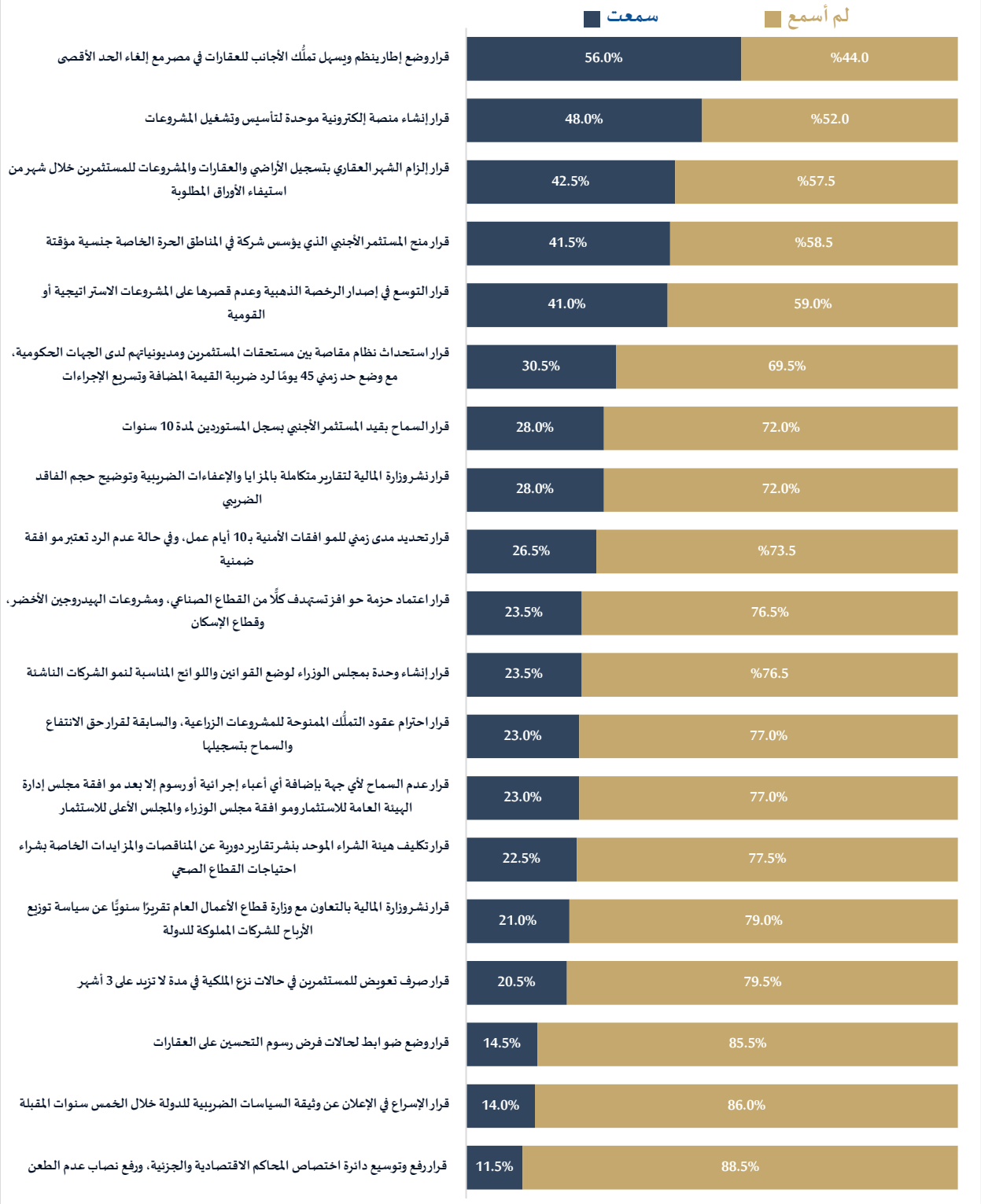

وعن تقييم المنشآت الاقتصادية لقدرة هذه القرارات على تحسين بيئة الاستثمار في مصر، جاء قرار إلزام الشهر العقاري بتسجيل الأراضي والعقارات والمشروعات للمستثمرين خلال شهر من استيفاء الأوراق المطلوبة كأكثر القرارات التي يرى مسؤولو المنشآت الاقتصادية أنها ستحسن بيئة الاستثمار وذلك بنسبة ٩١٪، يليه قرار إنشاء وحدة بمجلس الوزراء لوضع القوانين واللوائح المناسبة لنمو الشركات الناشئة بنسبة ٨٩,٥٪، ثم قرار التوسع في إصدار الرخصة الذهبية وعدم قصرها على المشروعات الاستراتيجية أو القومية بنسبة ٨٩,٠٪.

تقييم المنشآت الاقتصادية لقدرة هذه القرارات على تحسين بيئة الاستثمار في مصر

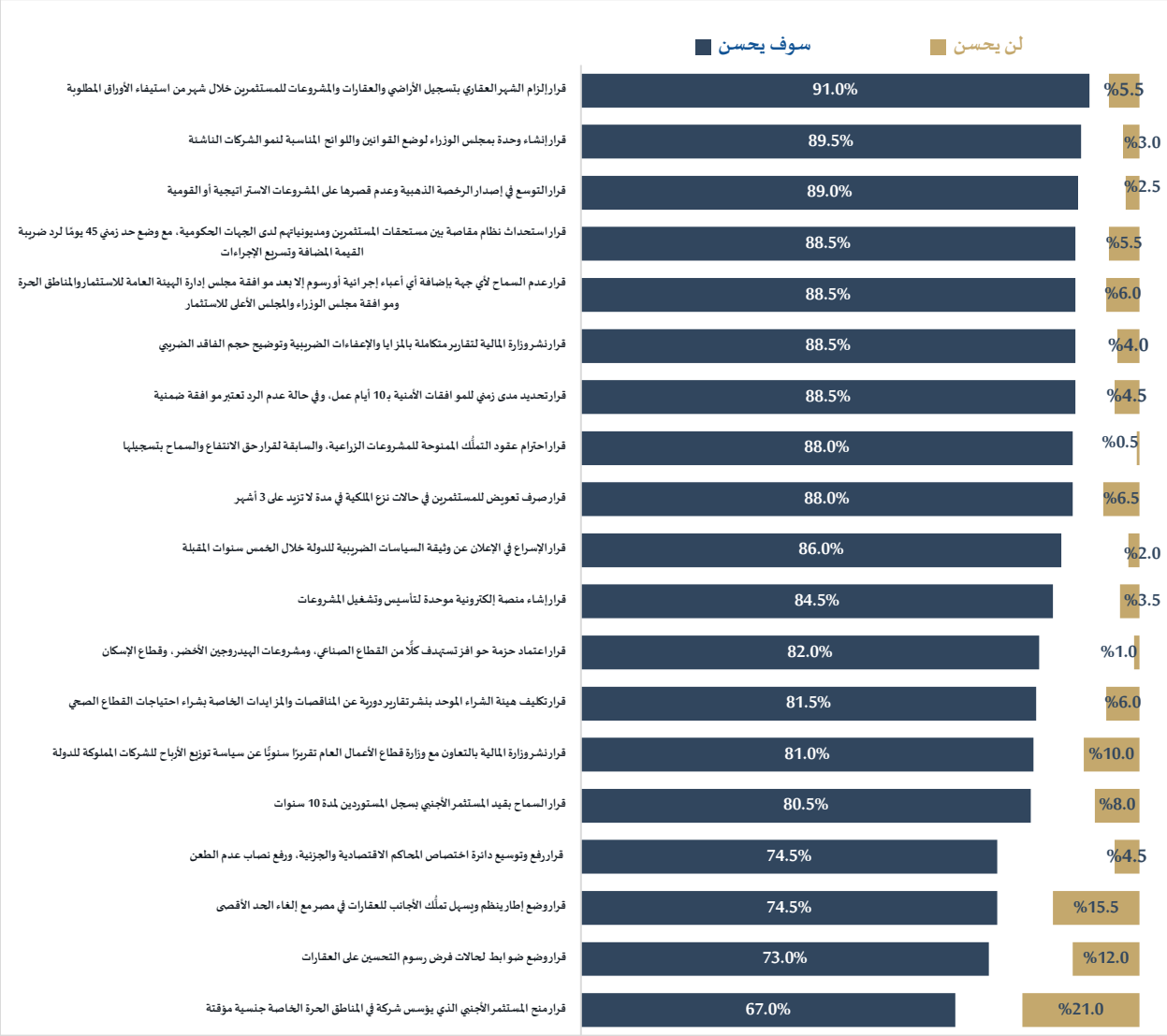

المساحة الخالية هي نسبة من لم يستطيعوا التحديد.

ثامنًا: خطوات التحرك المستقبلية

تتمثل أهم التحركات المقترحة خلال الفترة المقبلة في الآتي:

١. استكمال خطة الطروحات كالآتي:

- طرح محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة جبل الزيت في أكتوبر ٢٠٢٣.
- طرح محطة توليد الطاقة من الرياح بمنطقة الزعفرانة في ديسمبر ٢٠٢٣.
- طرح محطة سيمنز لتوليد الكهرباء ببني سويف في يونيو ٢٠٢٤.
- طرح محطات شركة وطنية في أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢٣
- طرح شركة صافي في ديسمبر ٢٠٢٣.
- طرح مشـــروع محطات تحلية المياه، على أن يتم طرح ٤ محطات بالمرحلة الأولى في النصـــف الأول من عام ٢٠٢٤ وذلك من إجمالي ٢١ محطة تحلية من المتوقع طرحهم.

٢. تعزيز الحوكمة والشفافية وتنظيم الأسواق

- نشر التقارير الدورية لهيئة الشراء الموحد.
- نشر وزارة المالية تقريرًا سنويًّا عن الالتزامات والضمانات وكيفية التعامل مع تلك المخاطر.
- الانتهاء من إقرار قانون المالك المستفيد وعرضه على مجلس النواب.
- استكمال قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة ونشر البيانات بشكل دوري.
- تفعيل الدور الرقابي لجهاز المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- مراجعة شاملة لسياسة توزيع الأرباح للشركات المملوكة للدولة.

الملحق

أبرز ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول على مستوى القطاعات/ الأنشطة

تم تبني منهجية لتحديد سياسة الملكية على مستوى القطاعات/ الأنشطة تستند إلى عدد من المعايير، وتأتي على مستويات متدرجة. وقد تم الاستناد إلى ٦ معايير رئيسة لتحديد آلية تخارج/ بقاء الدولة من القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ استنادًا إلى التجارب الدولية والخبراء المتخصصين على النحو التالي:

- تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).
- أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة؛ لتوطينها في مصر.
- مدى جاذبية القطاع/ النشاط للاستثمارات الخاصة.
- تمكين الاستثمارات الخاصة، مع السماح بتعزيز فرص التكامل الممكنة مع الاستثمارات العامة.
- تخارج الدولة من الصناعات/ القطاعات المُشبعة سوقها، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.
- مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

فيما يلي أبرز ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول على مستوى القطاعات/ الأنشطة الاقتصادية المختلفة:

١. **تخارج خلال ثلاث سنوات:**

- عدد من الأنشطة في قطاع الزراعة، مثل: (الاستزراع السمكي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل البستانية، وزراعة الغابات الشجرية، والحبوب ما عدا القمح).
- أنشطة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي (محطات إنتاج مياه الشرب من محطات تحلية المياه).
- أنشطة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل: (أنشطة البرمجيات، واستشارات الحاسب).
- أنشطة خدمات الإقامة، وخدمات الغذاء والمشروبات.
- تجارة التجزئة.

- أنشـــطة التشـــييد والبناء، مثل: (تشـــييد البنايات، مع اســـتمرار الدولة في الإســـكان الاجتماعي تحت المتوسط، والهندسة المدنية، وأنشطة التشييد المتخصصة).

٢. الإبقاء مع تثبيت/ تخفيض الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)

- عدد من الأنشـــطة في قطاع النقل، مثل: (إنشـــاء وتشـــغيل وإدارة وصـــيانة البنية الفوقية لمحطات الحاويات والمحطات المتخصـــصـــة بأنواعها بالموانى البحرية، وبناء وتشـــغيل وإدارة وصـــيانة الأنشـــطة المرتبطة بصناعة النقل البحري، وإدارة وتشغيل وصيانة قطارات البضائع والقطارات المتميزة الجديدة وورش الصيانة المختلفة بالسكك الحديدية، وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو ومشروعات الجر الكهربائية الحالية).

- أنشطة في التعليم (التعليم قبل الابتدائي).

- عدد من الأنشطة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، مثل: (شبكات تجميع مياه الصرف ومحطات الرفع، ومحطات معالجة مياه الصرف، وجمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات).

- التعدين واســـتغلال المحاجر، مثل: (تعدين الفحم، واســـتخراج البترول والغاز الطبيعي، وتعدين خامات ركازات الفلزات والمعادن، وأنشطة الخدمات المتصلة بالتعدين).

- قطاع الكهرباء، مثل: (محطات توليد الكهرباء، وشبكات التوزيع، وإمدادات الغاز، وتكييف الهواء).

- أنشطة عقارية (الملكية العقارية).

- الأنشطة المساعدة للوساطة المالية.

- عدد من الأنشطة في المعلومات والاتصالات، مثل: (خدمات الهاتف المحمول).

- عدد من الأنشطة التابعة للرياضة، مثل (الأندية، والمدن الرياضية، والصالات المغطاة، ومراكز التنمية الشبابية والرياضية).

٣. الإبقاء مع تثبيت/ زيادة الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)

- عدد من الأنشـــطة في قطاع النقل، مثل: (إنشـــاء الأرصـــفة والبنية التحتية للنقل البحري، وإنشـــاء خطوط الســـكك الحديدية الجديدة، والتوســـع في إنشـــاء المحطات التبادلية والمناطق اللوجســـتية التي

تخدم خطوط السكك الحديدية، وإنشاء خطوط المترو والجر الكهربائي الجديدة، واستكمال إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع، والنقل النهري، والموانى البرية والجافة، والنقل الجوي).

- قطاع التعليم: التعليم قبل الجامعي: بدءًا من مرحلة التعليم الابتدائي حتى مرحلة التعليم الثانوي العام والصناعي والزراعي والتجاري، والأنشطة المتعلقة بالتعليم العالي بمستوياته الثلاثة (الدبلوم في المعاهد فوق المتوسطة والجامعات التكنولوجية، والمرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية والتكنولوجية والخاصة والأهلية والمعاهد العالية الخاصة وما في مستواها، والدراسات العليا).

- عدد من الأنشطة في المياه (محطات إنتاج ورفع مياه الشرب من مصادر مياه سطحية).

- الأنشطة المتعلقة بقناة السويس (المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والسفن العابرة للقناة، والأنشطة المتعلقة بالقناة).

- قطاع الصحة.

- أنشطة العمل الاجتماعي.

- تجارة الجملة.

- عدد من الأنشطة في قطاع الوساطة والتأمين، مثل: (الوساطة المالية، والتأمين، وتوفير الاعتمادات لمعاشات التقاعد).

- عدد من الأنشطة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل: (خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات البريدية الحديثة، وأنشطة النشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني، وأنشطة خدمات المعلومات).

- نشاط نقل الكهرباء.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg